لبنانيو الخليج أضاحي

حسن الحاف الاثنين ٢٠١٣/٠٦/٠٣, آخر تحديث ٠٨:٢٣ م

ثمة شيء ثابت منذ العام ٢٠٠٥ حتى اليوم. لا يقترف طرف لبناني خطأ سياسيا، من دون ان يدفع اللبنانيون جميعاً ثمنه أضعافاً مضاعفة. وعندما يقال "اللبنانيون"، فهذا لا يعني البتة المقيمين فحسب، وإنما يعني أيضاً المغتربين، الذين تذهب بعض التقديرات حد القول بان تعدادهم يكاد يفوق ضعفي عدد المقيمين.

آخر ما تعرض له اللبنانيون المغتربون من جراء السياسات المتهوّرة لأحد الأطراف الطائفية اللبنانية ما صدر عن مجلس التعاون الخليجي إثر إجتماعه في جدة أمس الأحد. فقد تضمنت نتائجه ما يشبه العقاب الجماعي لمجموعات واسعة من اللبنانيين، هاجرت من بلدانها طلباً للعمل اللائق، وخدمت المهاجر التي توزّعت عليها بكل الطاقات المتوافرة لديها، وأكثر. ما دفع بعض الباحثين إلى تقدير أن الفائدة التي تجنيها المغترَبات من اللبنانيين تفوق بأضعاف التحويلات التي يتلقاها لبنان منهم. لكن، مجلس التعاون فضّل تحميل اللبنانيين مسؤولية رهانات وتبعية البعض لمحاور إقليمية محدّدة، متغاضياً، بطبيعة الحال، عن تبعية التابعين لبعض دوله! إذ قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني إثر إنتهاء الإجتماع، إن المجلس "قرر النظر في اتخاذ إجراءات ضد أي مصالح لحزب الله في دوله". ترجمة هذا الكلام العملية أن دول الخليج ستعاقب الشيعة اللبنانيين ومن لفّ لفّهم، أو شابه إسمه أسماءهم!

كما هو معروف، لا أرقام دقيقة حول جغرافيا الإنتشار اللبناني في الخارج. ذاك ان الميثولوجيا المؤسسة للكيان اللبناني تقول أن قدر اللبناني أن ينشر العلم والحضارة في الخارج، وتالياً لا تعود الهجرة، أو بالأحرى التهجير المنظّم، مشكلة تقتضي حلاً على مستوى السياسات. على العكس، تغدو الهجرة اللبنانية في الخارج محط تقدير وإجلال صنّاع السياسات البائسة. عكس ذلك، قد يضطرهم لتشغيل رؤوسهم في ما يتعدى طاقتها على الإحتمال. بعبارة أدق قد يجبرهم على إعادة النظر بالنموذج الإقتصادي القائم، الذي يضمن لهم ولورثتهم من بعدهم الإثراء إلى حدود غير معقولة.

بالعودة إلى موضوع هجرة اللبنانيين، وتوزّعهم على بلدان الخليج يمكن القول ان الحصول على معلومات دقيقة في هذا الإطار شبه مستحيل. على ان المعلومات المتوافرة ليست على مسافة واحدة من الدقة. مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني الدكتوره غيتا حوراني تقول لـــ"المدن"أن الأرقام الدقيقة حول المغتربين اللبنانيين غير متوافرة. لكنها، تلفت الإنتباه إلى تقديرات أجريت من قبل المركز في العام ٢٠١٠ تشير إلى ان المغتربين اللبنانيين حول العالم يبلغون حوالي ٦٦٤ ألفاً، ٤٥ في المئة يتوجهون نحو بلدان الخليج. ما يعني أن حوالي ٣٠٠ ألف لبناني يتوزعون على دول مجلس التعاون الخليجي الست. يتركز هؤلاء بصورة خاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية والكويت والبحرين. لكن، وهنا تبرز مشكلة جديدة، المعلومات حول أعداد اللبنانيين في كل بلد على حدة غير متوافرة. كما تقدر نسبة الذين بلغوا درجة التعليم العالي من إجمالي المهاجرين حوالي ٣٨,٦ في المئة، بحسب حوراني. أمّا نسبة المهاجرين إلى السكان فتبلغ حوالي ١٥,٦ في المئة.

وليس بعيداً من تقديرات حوراني يشير الباحث في شؤون الهجرة اللبنانية علي فاعور في دراسة له إلى أن لبنان خسر منذ العام ١٩٧٥ حتى ٢٠١٢ مليون و٧٠٠ ألف مواطن بسبب الهجرة، غالبيتهم من الشباب. وبحسب دراسة فاعور بلغت هجرة الشباب، بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠ ، ٣٥٠ ألفاً من فئة الشباب، وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ هاجر ٢١٠ آلاف، فيما هاجر خلال حرب تموز ١٢٠ ألفاً من الشباب. ولدى إحتساب إجمالي الأرقام التي أوردها أبو فاعور يتبين أن الرقم قريب جداً إلى الأرقام التي أوردتها حوراني، حيث بلغ إجماليها حوالي ٦٨٠ ألفاً. على ان أبو فاعور يخالف حوراني في تقديرها للمغتربين اللبنانيين في الخليج. إذ يقول أن عددهم يراوح ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف.

وإذا ثبّتنا تعداد المغتربين اللبنانيين في الخليج عند الرقم ٤٠٠ ألف، كمقياس يمكن الركون إليه إستنسابياً لإجراء بعض التقديرات، وإذا ثبتنا إجمالي المغتربين عند الرقم ٦٨٠ ألفاً، يُخلص إلى نتائج خطيرة يمكن الإستدلال عليها من خلال ما يلي:

أولاً، تبلغ نسبة المغتربين اللبنانيين في الخليج حوالي ٥٩ في المئة من إجمالي المغتربين اللبنانيين. وتبلغ نسبة الشيعة من بين هؤلاء تبعاً للطريقة اللبنانية في الإحتساب حوالي الثلث.

ثانياً، أشار البنك الدولي في تقرير صدر نهاية العام ٢٠١٢ إلى ان تحويلات المغتربين إلى لبنان، إنخفضت إلى ٧,٤٧ مليارات دولار العام ٢٠١٢ من ٧,٥٦ مليارات كان توقعها في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أي بنسبة ٠,٨ في المئة. وإذا إعتبرنا، إعتباطياً طبعاً، أن اللبنانيين يرسلون تحويلات متساوية لذويهم سنوياً – على الرغم طبعاً من ان تحويلات مغتربي الخليج أعلى من غيرهم – يتبين أن مغتربي الخليج يرسلون ما قيمته ٤,٣٣ مليارات دولار سنوياً (٥٨*٧,٤٧/١٠٠). بتعبير أدق – وأخطر بطبيعة الحال – يرسل هؤلاء ما قيمته حوالي ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا حصرنا

التهديد الخليجي بالشيعة اللبنانيين فحسب (٣٣% من إجمالي السكان)، يتبين أن التحويلات التي سيخسرها لبنان تقارب الـــ١,٤٢٨٩ مليار دولار. وفي حال إعتبرنا أن عدد الشيعة في لبنان يقارب المليون، وإذا إعتبرنا أن لكل واحد من هؤلاء مغتربا في الخليج – وهو امر مستحيل لكنه ضروري لتبيان حجم الخسارة – فعندها سيخسر كل واحد من هؤلاء حوالي الـــ١٤٠٠ دولار سنوياً!

طبعاً، الأرقام أعلاه ليست دقيقة. هي مجرّد عمليات حسابية بسيطة غايتها تبيان حجم الخسائر التي سيتكبدها اللبنانيون من جراء قرار مجلس التعاون الخليجي الجائر. وأمام هذه الخسارة الفادحة يترك اللبنانيون أمام خيارين لا ثالث لهما: إمّا أن يفتحوا مناحة يومية وهم يحصون أعداد العائدين من الخليج. وتكون هذه المناحة متبوعة بكيل الشتائم واللعنات للشيوخ والملوك والأمراء القائمين على سياسات تلك الدول، والذين لا يأبهون حتى بآراء شعوبهم بهم. وإمّا أن يتخذوا قراراً بمحاسبة من قرّر المغامرة بهم وبمستقبلهم. شتّان ما بين القرارين.

http://www.almodon.com/Economy/Left-Articles/لبنانيو-الخليج--اضاحي